بيان حول تضييق الفضاء المدني في الدول العربية

إعداد فروع منظمة الشفافية الدولية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
والتحالف المدني العالمي لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)
مقدمة من التحالف نيابة عن منظمات المجتمع المدني في دول المنطقة

تضييق الفضاء المدني هو ظاهرة عالمية، ولكن الوضع ينذر بالخطر [1]في الدول العربية. فقد سئم مواطني[2] هذه البلدان منذ عقود من إفلات قادتهم من العقاب، ومن غياب الإرادة السياسية لإجراء إصلاحات جادة بشأن مكافحة الفساد.

ندعو مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى اعتماد قرار يشجع الدول الأطراف على اتخاذ خطوات لحماية وصون مساحة المجتمع المدني وحرية التعبير عن الرأي من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد في الدول العربية بما يتوافق مع المقدمة والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) والتي تسلط الضوء على أهمية مساهمة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفسا[3].

بالرغم من أن جميع الدول العربية ليست متجانسة، فهناك أزمة ديمقراطية شاملة في المنطقة، يتجلى ذلك في القمع الذي تمارسه حكوماتها وبرلماناتها من خلال الأنظمة الإستبدادية، وتقييد الحريات المدنية الأساسية وحرية التعبير، والحق في المعلومات والإعلام المستقل وعمل منظمات المجتمع المدني، لا سيما عندما يتعلق عملها بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد[4]. وأصبح العنف السياسي والإعتقالات الجماعية والتشريعات المقيدة هي الأساس. وبدون الإرادة السياسية القوية لمكافحة الفساد في القطاع العام، فإن الحقوق السياسية للناس تتقوض في جميع أنحاء المنطقة[5].

لا توجد دولة عربية واحدة لديها فضاء مدني مفتوح أو حتى ضيق. ففي أربعة بلدان[6] تم عرقلة الفضاء المدني لديها، وقمعها في ستة بلدان، واغلاقها في سبعة دول[7]. ويزدهر الفساد في بيئة يكون فيها العقد الاجتماعي بين الدول ومواطنيها معطل لعقود من الزمن[8]. فأصبح قول الحقيقة بحق السلطة[9] مهمة شاقة مليئة بالمخاطر.

لقد اتخذت العديد من حكومات المنطقة طرقًا أخرى لتقويض وإضعاف دور المجتمع المدني، وذلك من خلال إنشاء منظمات غير حكومية بغطاء حكومي(GONGOs) بهدف تخفيف الضغط وإضعاف المطالب المتزايدة بالديمقراطية والمساءلة والشفافية من قِبل المجتمع المدني[10].

See http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578039/EXPO_STU(2017)578039_EN.pdf

See https://www.gc4hr.org/report/view/82

United Nations Convention Against Corruption (UNCAC). See https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf

See https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA

See https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA

See https://monitor.civicus.org/Ratings/

With constant analysis of multiple streams of data on civic space, each country is assigned a rating by CIVICUS, as follows: Open: none in Arab region; Narrowed: none in Arab Region; Obstructed: Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia; Repressed: Algeria, Iraq, Kuwait, Palestine, Oman and Qatar; Closed: Bahrain, Egypt, Libya, Saudi Arabia, Syria, United Arab Emirates (UAE), and Yemen. See https://monitor.civicus.org

See https://www.transparency.org/news/feature/will_rampant_corruption_spark_an_arab_autumn

See https://www.transparency.org/news/feature/rampant_corruption_in_arab_states

https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/the-hard-reality-of-civil-society-in-the-arab-world

الوضع الحالي في الدول العربية

منذ بدء المظاهرات المناهضة للحكومة في العراق هذا العام، أشارت التقارير إلى أن المئات من الأشخاص قد تعرضوا للإختطاف أو الإعتقال أو القتل وجرح الآلاف، واختفى العديد من المسعفين المتطوعين[11]. كما تم اعتقال الآلاف في حملة عنيفة ضد الإحتجاجات في مصر. [12] وسجلت البحرين التي كانت تعتبر ذات يوم نموذجًا مشجعًا للديمقراطية تراجعا في الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير. [13] وتفتقر دول مثل الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية إلى مؤسسات ديمقراطية خاضعة للمساءلة، ولا تبدي سوى القليل من الإحترام للحقوق السياسية، تاركة السيطرة على الفساد تمامًا للإرادة السياسية للطبقة الحاكمة الحالية، مما يقوض أي تحسينات في جهود مكافحة الفساد التي بذلت حتى الآن[14].

أما في دولة فلسطين المحتلة، فالشركات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني مقيدة بشدة في قدرتها على العمل في الوضع السياسي الحالي. [15]وفي لبنان يتم استهداف الناشطين في الثورة مما يعرض سلامتهم للخطر[16].

كما أصبحت حرية التعبير على قنوات التواصل الإجتماعي مجرمة باللجوء إلى قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين الجرائم الإلكترونية في العديد من البلدان، بما في ذلك الأردن وفلسطين والسودان وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة. حيث تم إعتقال العشرات من المواطنين في الأردن للمثول أمام المحكمة بسبب خطاب الكراهية وغيره من التهم غير المبررة بسبب النصوص الغامضة والنطاق الواسع للقوانين السالفة الذكر. [17]بالرغم من بصيص الأمل في تونس[18]، إلا أن الطريق إلى تعزيز الفضاء المدني ومناصرة مكافحة الفساد في المنطقة هو طريق طويل.

النقاط الرئيسة المساهمة في تضييق فضاء المجتمع المدني

تقضي (المادة 13) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن تقوم كل دولة طرف في الإتفاقية على تشجيع المشاركة الفاعلة للأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في مجال الوقاية ومكافحة الفساد[19].

إن الفضاء المدني هو أساس أي مجتمع ديمقراطي، وحرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان. فعندما يتم حماية الفضاء المدني، فإن ذلك يمكّن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من حق التنظيم والمشاركة والتواصل دون عائق ودون خوف من الإنتقام، وبهذا يمكنهم ممارسة حقوقهم وتحديد الهياكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية من حولهم. ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تقوم الدول بإحترام ودعم الحقوق الأساسية لمواطنيها والتكافل والتجمع السلمي وحرية التعبيرعن وجهات النظر والآراء في على أرض الواقع وكذلك في الفضاء الرقمي، [20]وبالتالي يصبح للفضاء المدني ضرورة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية لمجتمعات تكون خاضعة للمساءلة.

See https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-protests-government-disappearances-death-toll-tahrir-square-a9201506.html
See https://www.nytimes.com/2019/10/04/world/middleeast/egypt-protest-sisi-arrests.html
See https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/bahrain
See https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA
See http://www.pngo.net/wp-content/uploads/2018/09/Report-Attacks-on-Palestinian-civil-society-organizations-PNGO.pdf
See https://www.hrw.org/news/2019/11/08/lebanon-protect-protesters-attacks
See https://www.accessnow.org/cybercrime-law-in-jordan-pushing-back-on-new-amendments-that-could-harm-free-expression-and-violate-privacy/
See https://www.transparency.org/news/feature/will_rampant_corruption_spark_an_arab_autumn
See https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf

النقاط الرئيسة المحيطة بتقليص مساحة الفضاء المدني في المنطقة، هي كما يلي:

- عدم وجود بيئة مواتية ذات أنظمة ديمقراطية وأدوات رقابية التي تسمح بمشاركة المجتمع المدني والمساهمة في أي تغييربما في ذلك مكافحة الفساد، بحيث يعتمد إلى حد كبير على إرادة أصحاب السلطة في البلدان المعنية.

- التضييق المنهجي على حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة وحقوق الإنسان – بداية من مصر حيث تم تعليق الحق في الإحتجاج منذ عام 2013، ومن ثم إلى دول المنطقة التي تستخدم قوانين الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب[21] لإخماد الأصوات عبر الإنترنت والفضاء المدني للمواطنين ومشاركة منظمات المجتمع المدني في المنطقة.

- غموض وغياب المساءلة في الحوكمة – بالرغم من أن المنطقة مكونة من العديد من الأنظمة السياسية الإستبدادية والتي غالباً تُحكم بقبضة حديدية مما يؤدي إلى غياب مساءلة الحكومات من قبل شعوبها، علماً بأن ثلاثة بلدان فقط في المنطقة انضمت لمبادرة شراكة الحكومة المنفتحة، وهي الأردن وتونس والمغرب[22].

- ضعف أو عدم كفاية الأطر القانونية الوطنية، والإفتقار إلى آليات التنفيذ المناسبة - في حين أن تم تشريع قوانين حقوق الإنسان والوصول إلى المعلومات وحماية المبلغين عن الفساد في بعض دول المنطقة، إلا أن يتم تجاهلها لأنها تحتوي على ثغرات مختلفة، ولا يتم تنفيذها بشكلها الصحيح. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ الحكومات إلى استخدام تعريف غير واضح للوثائق المصنفة لتقييد حق الحصول على المعلومات. [23]ففي مصر على سبيل المثال، على الرغم من أن الموظفين والمواطنين لديهم الحق في الإبلاغ عن المخالفات في المؤسسات الحكومية، إلا أنه يمكن تغريمهم وسجنهم لمدة تصل إلى ستة أشهر إذا تبين أن البلاغ كاذب[24].

- الهجمات على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة - غالبًا ما يتم استهداف منظمات المجتمع المدني عن طريق التمويل أو منع وصولها إلى الجمهور وإغلاقها أو حظر المواقع الإلكترونية الخاصة بها أو تقييد حركة موظفيها. في جميع أنحاء المنطقة، برز حظر السفر كآلية للحد من مساحات الفضاء المدني، كما هو الحال في البحرين في السنوات الماضية. [25]حيث تُستخدم أنظمة العدالة الجنائية كأداة للقمع. كما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تُهم الدعاية ضد الدولة، ويتعرض الصحفيين الذين يبلّغون عن قضايا الإفلات من العقاب إلى المضايقة والإعتقال وأحياناً إلى القتل[26].

التوصيات المقدمة إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CoSP8)

تدعو منظمات المجتمع المدني الدول العربية إلى:

See https://monitor.civicus.org/whatiscivicspace /

See https://www.eff.org/pages/crime-speech-how-arab-governments-use-law-silence-expression-online

See https://www.opengovpartnership.org/our-members /

See https://www.eff.org/pages/crime-speech-how-arab-governments-use-law-silence-expression-online

See https://mena.thomsonreuters.com/content/dam/openweb/documents/pdf/mena/white-paper/the-case-for-whistleblower-protection.pdf

See http://www.bahrainmirror.com/en/news/38439.html

See https://www.gc4hr.org/report/view/82

1. الوفاء بإلتزاماتها في المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لحماية حقوق الإنسان، والسماح للمواطنين بمراقبة ومساءلة حكوماتهم دون خوف من الإنتقام.
2. سن وتنفيذ أطر عمل قوية لمكافحة الفساد بما يتوافق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأفضل الممارسات مثل: تجريم ومحاكمة الإثراء غير المشروع (المادة 20)، واسترداد الموجودات (الفصل الخامس)، وحماية المبلغين عن الفساد (المواد 8.4 ، 13.2 ، 32 و 33)، وحرية الوصول إلى المعلومات، والبيانات المفتوحة، والحوكمة الرشيدة (المادة 10)، وشفافية الموازنات والمشتريات العامة (المادة 9)، مما يسمح بمشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد وتعزيز ثقة الجمهور في الحكومات.
3. بناء أنظمة ديمقراطية تستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء (المادة 11) لتهيئة بيئة مواتية بهدف المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والمواطنين في الوقاية ومكافحة الفساد (المادة 13).
4. المشاركة البناءة والإستباقية مع المجتمع المدني بشأن الإستراتيجيات والإجراءات والخطط الوطنية، بما في ذلك الميزانية التشاركية، والخطط القائمة على تقييم الإحتياجات (المواد 5 ، 10 ، 13)، ودعم تحالفات المجتمع المدني والمشاركة في حوار منتظم مع واضعي السياسات.
5. الإبلاغ وتقديم بيانات عن جميع مؤسسات الدولة لضمان شفافية ومساءلة الحكومة أمام شعبها (المواد 7 و 9 و 10 و 13).

كما ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط تشمل تدابير للإصلاح القانوني لحماية الحق في التجمع وحرية التعبير والاحتجاج، لمعالجة هذه القضايا على أساس مبدأ الإنصاف. كما يجب على المجتمع الدولي أن يتأكد أن علاقاتهم مع الحكومات الأخرى تشمل متطلبات الحفاظ على فضاء المجتمع المدني.